التجـارة

COMCEC

نبذة
عن التعاون في
مجال التجارة

مقدمة من

مكتب تنسيق الكومسيك

مكتب تنسيق الكومسيك

إبريل/ نيسان 2016

نبذة عن التعاون في مجال التجارة

1. مقدمة

تم إعداد هذه الوثيقة بمعرفة مكتب تنسيق الكومسيك بغية تقديم موجز حول التطورات التي شهدها مجال التجارة على الساحة العالمية، وداخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا بغية إبراز جهود التعاون التي بُذلت مؤخرًا في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك.

تمثل التجارة الدولية حافزًا هامًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الأدلة إلى أن التجارة تسهم في تعزيز التنمية والحد من الفقر من خلال تحقيق النمو عن طريق زيادة الفرص التجارية والاستثمار، وكذا من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق تطوير القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة على طريق تشجيع المزيد من التجارة وتطوير بيئتها من خلال المبادرات متعددة الأطراف، أو الإقليمية، أو الثنائية. ونتيجة لذلك، شهد حجم التجارة العالمية زيادة هائلة، كما تم إثراء التكوين السلعي للتجارة، وتحول توجهها نحو دول العالم النامي.

فيما بين عامي 2003 و2008، سجلت التجارة الدولية نموًا كبيرًا، تلاه انخفاض هائل عام 2009، متبوعًا بتعافٍ بطيء منذ ذلك الحين. ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية، كان متوسط التجارة العالمية بين عامي 2003 و2008 يصل إلى 16.5%. وفي حين تعافت التجارة العالمية في عام 2010، واستمرت في الزيادة خلال العامين 2012 و2013، كان التحسن بطيئًا، وأخفق في اللحاق بمعدلات النمو خلال مرحلة ما قبل الأزمة، وذلك بسبب الشكوك التي ثارت حول منطقة اليورو واليابان، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2014)

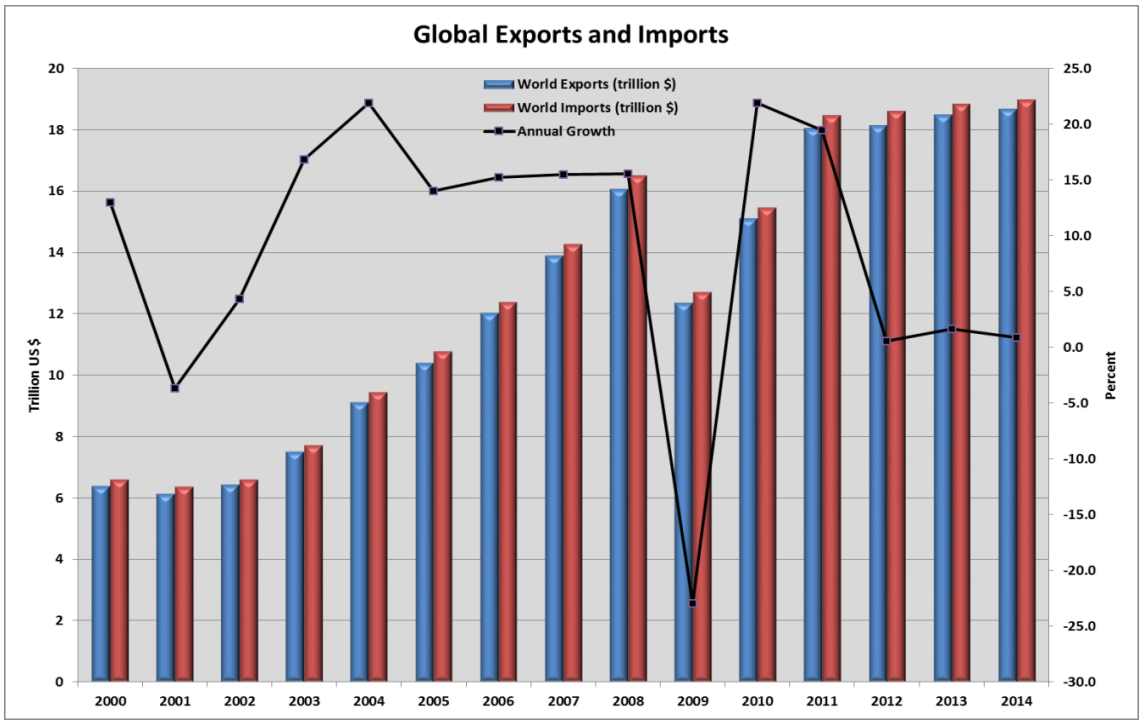

المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

شهدت أسعار السلع انخفاضًا مطردًا منذ عام 2012. في عام 2014، انخفضت أسعار السلع الأساسية بنسبة 6.3%، ويعود ذلك في الأساس إلى ضعف الطلب العالمي، وخاصة في الاقتصادات الناشئة، وزيادة إمدادات النفط والمعادن. وفي عام 2015، شهدت أسعار السلع المرتبطة وغير المرتبطة بالطاقة انخفاضًا أكثر حدة، كما انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 39.3%، وتراجعت أسعار السلع غير النفطية بنسبة 19.1% في الفترة بين ديسمبر/ كانون الأول 2014 و2015.

الشكل 2: تطورات أسعار النفط

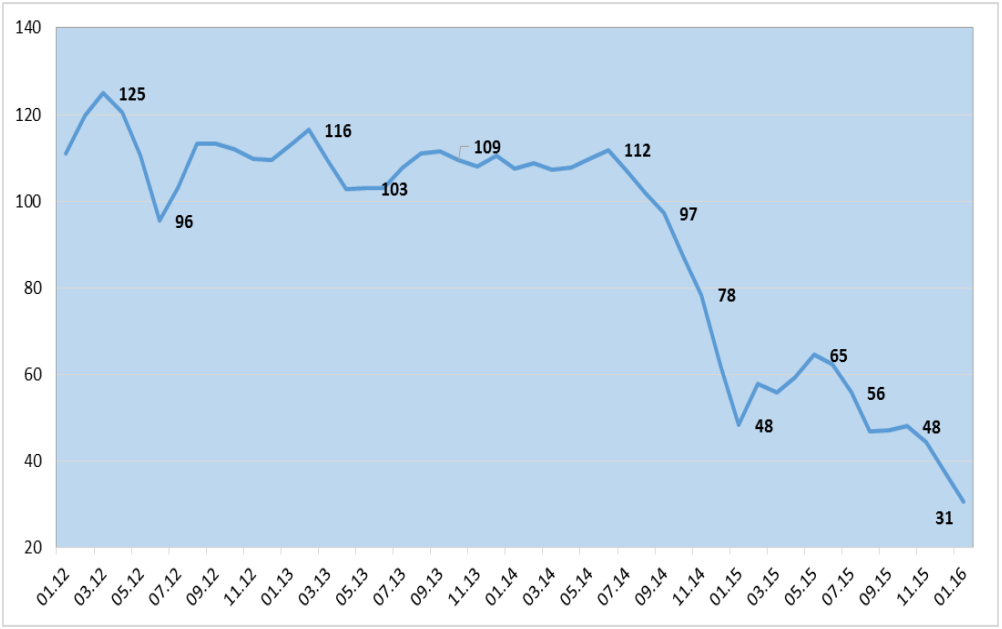

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات أسعار السلع

الشكل 3: تطورات أسعار السلع

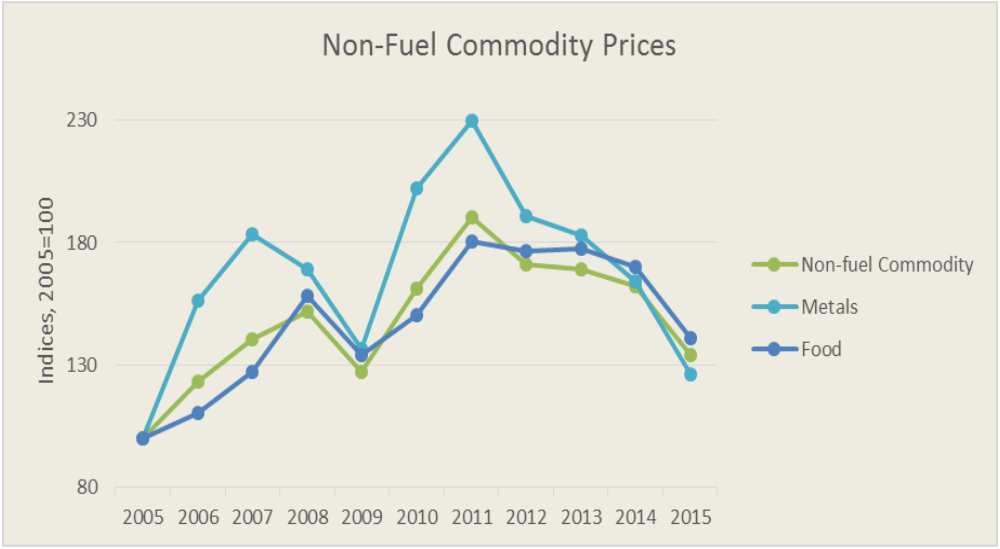

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

وعلى الجانب الآخر، شهدت أسعار النفط تراجعًا حادًا في عام 2009، بعد ارتفاعها في منتصف عام 2000، إلا إنها عاودت الزيادة مجددًا منذ أواخر عام 2010 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. وظلت أسعار النفط مستقرة نسبيًا في حدود 111 دولارًا للبرميل بين عامي 2011 و2013. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا بنسبة 44.4 في المائة لتصل إلى 60 دولار فيما بين يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول 2014. وبالرغم من الانتعاش الجزئي في النصف الأول من عام 2015، واصلت أسعار النفط الانخفاض حتى نهاية عام 2015 حيث وصل سعر البرميل إلى 37 دولارًا في ديسمبر/ كانون الأول 2015. وبحلول فبراير/ شباط 2016، بدأت أسعار النفط في الزيادة ليصل إلى 40 دولارًا للبرميل بنهاية مارس/ آذار 2016.

وقد لعبت عوامل العرض والطلب دورًا في انهيار أسعار النفط. فمن جانب العرض، ساهمت زيادة إنتاج النفط في الدول خارج منظمة الأوبك (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذا التحول في سياسة الأوبك نحو الإبقاء على حصتها السوقية من خلال الحفاظ على مستوى إنتاجها بدلاً من استهداف نطاق سعري معين، في انخفاض حاد في أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، كان لزيادة الإنتاج في العراق والزيادة الجزئية في الإنتاج في ليبيا أثر إيجابي على إمدادات النفط العالمية. أما من حيث الطلب، كانت هناك عدة عوامل أدت إلى انخفاض سعر النفط، مثل ضعف الطلب في بعض الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ وتيرة النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة، ولا سيما الصين. بالإضافة إلى ذلك، كان لتحسن كفاءة استخدام الطاقة دور هام في تباطؤ استهلاك النفط على الصعيد العالمي.

التجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2014، انخفض حجم إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3.3%، حيث بلغت 2.1 تريليون دولار أمريكي. وقد كان هناك عدة عوامل مسؤولة عن الانخفاض في إجمالي الصادرات في منظمة

التعاون الإسلامي في عام 2014، كان من بينها بطء نمو الطلب العالمي، وانهيار أسعار النفط في عام 2014، وانخفاض الطلب على النفط، والتحولات السياسية المستمرة في العديد من البلدان في الشرق الأوسط.

وقد واصل إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي تحقيق زيادة متواضعة على مدى السنوات الثلاثة الماضية، وبلغ 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. ومن ثم، استقر إجمالي حجم التبادل التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في نفس الحدود، حيث بلغ حوالي 4.2 تريليون دولار أمريكي في هذه الفترة. وتبقى هناك سمتان تشكلان خطراً على إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل؛ السمة الأولى هي الدور المهيمن الذي يلعبه الوقود المعدني في الصادرات، إذ بلغ نصيب الوقود المعدني في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي 60.2% خلال عام 2014 (خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية)؛ ولذا فإن تذبذب أسعار النفط يشكل خطراً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للنفط. أما السمة الثانية فهي أن نصيب الدول العشرة صاحبة الحجم الأكبر في التبادل التجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي بلغ 76.9% من إجمالي حجم تجارة المنظمة مع العالم خلال عام 2014، ما يعني أن حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول الأعضاء محدود، وأنها تعتمد بقدر كبير على تصدير القليل من السلع.

المستجدات في مجال التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، تتخلف حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كثيراً عن المستوى المرغوب، وذلك جراء العديد من المشكلات الهيكلية الرئيسية. وثمة عوامل رئيسية لا تعوق عملية التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل ومسار النمو الاقتصادي المستدام كذلك، وهي: ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاية الموارد المالية، والافتقار إلى نظم الدفع والأنظمة المصرفية الجيدة، وعدم تنوع الهياكل الاقتصادية، والاختلافات بين المعايير والمقاييس الفنية، والإجراءات الجمركية المرهقة، وصعوبة استخراج تأشيرات السفر لرجال الأعمال. وبالرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة خلال الأعوام الأخيرة، ساهم فيها بشكل كبير ارتفاع أسعار السلع، والزيادة الملحوظة في حركة التجارة لأكبر عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد شهدت نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعًا كبيرًا لتبلغ 18.9% خلال عام 2014، وبلغت نسبة الصادرات فيما بين الدول الأعضاء 17.6% من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي، فيما وصلت بلغ حجم الواردات فيما بين الدول الأعضاء 20،3% من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي. ويوضح الشكل 4 أدناه اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2000. ويبلغ حجم التجارة في الدول العشرة صاحبة النصيب الأكبر من حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي 69% من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 4: المستجدات في حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2005-2014 (مليار دولار أمريكي)

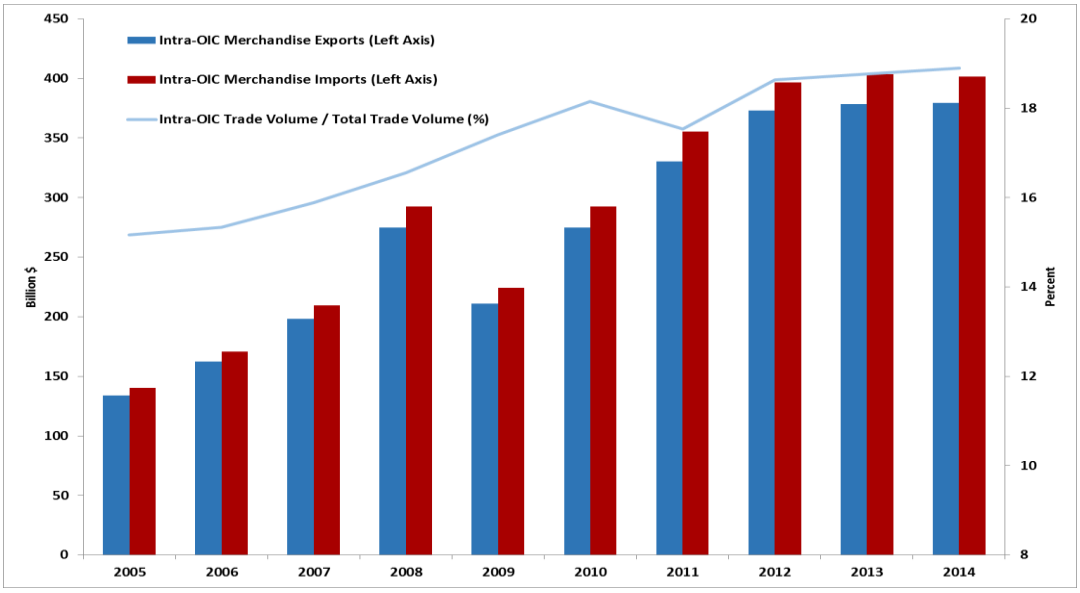

المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

2- الاتجاهات العالمية في تسهيل التجارة

هناك العديد من المستجدات الهامة التي شهدتها ساحة تعزيز التجارة العالمية منذ عام 2013 فيما يتعلق بتعزيز التجارة العالمية. لقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة. واتفق الوزراء على هذه الحزمة مع نهاية مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري التاسع، الذي عقد في بالي في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وتشتمل الحزمة على عشرة قرارات وإعلانات وزراية تتناول قضايا تسهيل التجارة والزراعة والتنمية. ومن أهم عناصر حزمة بالي اتفاقية تسهيل التجارة.

تهدف الاتفاقية إلى تبسيط التجارة من خلال القضاء على "الروتين" وتبسيط الإجراءات الجمركية؛ حيث تركز في الأساس على وضع تدابير للقضاء على الحواجز التي تعوق التجارة الدولية من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيلها. وتحتوي الاتفاقية على قسمين يحتويان على أحكام تسريع حركة البضائع، والإفراج عنها، وتخليصها، وكذا أحكام المعاملة التفاضلية المتعلقة بالبلدان النامية والأقل نموًا. وفيما يتعلق بالمعاملة التفاضلية، تتيح اتفاقية تسهيل التجارة للبلدان النامية والأقل نموًا إمكانية اختيار ثلاث فئات للأحكام، وهي أ، ب، ج، وفقًا لمدى استعدادهم للتنفيذ. وتهدف منظمة التجارة العالمية كذلك إلى تقديم المساعدة التقنية وتوفير برامج بناء القدرات للبلدان النامية والأقل نموًا من خلال التعاون مع الدول الأعضاء المانحة لتيسير تنفيذ الاتفاقية.

وعلى الجانب الآخر، من المنتظر أن تساهم الاتفاقية مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وتُقدر الفوائد التي ستعود على الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 400 مليار و 1 تريليون دولار أمريكي وفقًا لتقديرات منظمة التجارة العالمية (التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية، 2014). ومن المنتظر أن تُفَعَّل الاتفاقية بعد حصولها الموافقة الرسمية من ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وحتى مارس/ آذار 2016، كانت 72 دولة قد وافقت رسميًا على اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

3- تسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لا ريب أن إدراك أهمية الحد من تكاليف التجارة، وفعالية تنفيذ تدابير تيسير التجارة من القضايا المهمة. وفي هذا الصدد، تتصف الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة بالأهمية، خاصة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تواجه تحديات في مجال الخدمات اللوجستية والعمليات الجمركية. ويمكن تحديد بعض المشاكل الرئيسية على النحو التالي: الخدمات اللوجستية المحدودة، والافتقار إلى البنية الأساسية المناسبة، وعدم فعالية الأطر القانونية، والعمليات الجمركية البيروقراطية، والافتقار إلى آليات التنسيق الفعالة بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص. وتقدم هذه التحديات، حال القضاء بنجاح، فرصًا واعدة لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء.

حاليًا، تتمتع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمجموعة واسعة من مجالات الأداء فيما يتعلق بعمليات التجارة. وقد طورت المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير بغية تحديد التحديات التي تعوق التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المستهلكين في إدارة النقل الداخلي، والموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي، والرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 بلدًا. وتشير الأرقام التالية إلى متوسط عدد الأيام ومتوسط التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء الأعلى والأقل من حيث الترتيب.

الشكل 5: الزمن والتكلفة المستخدمين في صادرات أقل الدول الأعضاء من حيث الترتيب

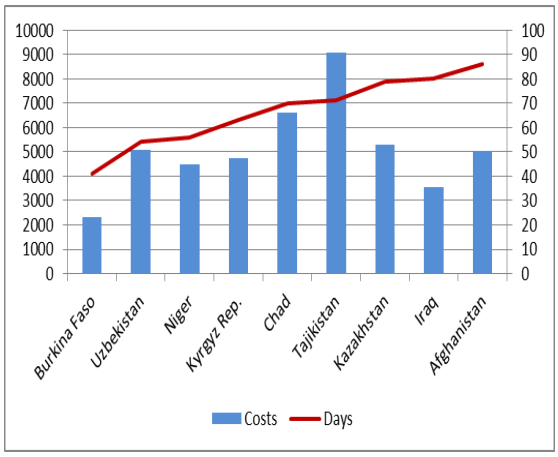

الشكل 6: الزمن والتكلفة المستخدمين في صادرات أعلى الدول الأعضاء من حيث الترتيب

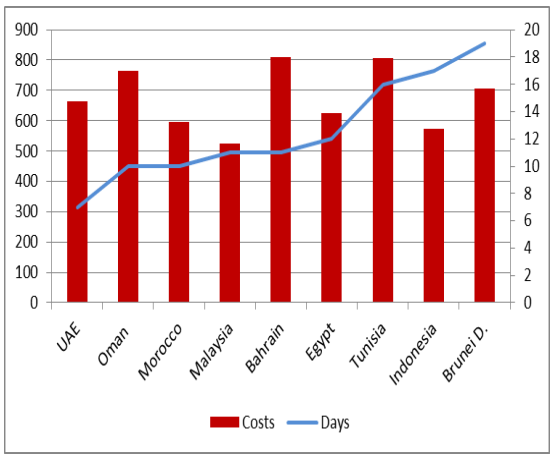

المصدر: البنك الدولي

يمكن لاتفاقية تسهيل التجارة، حال النجاح في تنفيذها بفعالية، أن تكون أداة مهمة لتحسين الأرقام الحالية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، حتى مارس/ آذار عام 2016، لم تصدق على الاتفاقية سوى 9 بلدان من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بينما أخطرت 26 دولة من الدول الأعضاء أمانة منظمة التجارة العالمية في بلدانهم باستعدادهم لتنفيذ فئات أحكام الاتفاقية أ أو ب أو ج. ونظرًا لأهمية هذه القضية بالنسبة إلى الدول الأعضاء، يناقش فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في اجتماعاته الأخيرة الجوانب المختلفة لتسهيل التجارة. وقد تم تناول هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل تحت العنوان أدناه.

4- التعاون التجاري تحت مظلة الكومسيك

لطالما كان تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد الأهداف الأساسية للكومسيك. فمنذ عام 1984، استهلت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وحيث أن نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو المشروع الرئيسي في مجال التجارة، فقد أصبح تفعيله قاب قوسين أو أدنى، بمجرد انتهاء الدول الأعضاء من بعض مهامها فيما يتعلق بتنفيذه. مرفق قائمة توقيع/ تصديق البلدان الأعضاء على نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1 من هذه الوثيقة.

وتشمل العديد من المبادرات الهامة الأخرى مختلف آليات التمويل التجاري وائتمان الصادرات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وهناك بعض البرامج والأنشطة المهمة التي استهلت الكومسيك العمل بها بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل المعارض التجارية، وإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والمساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

وقد أدخلت استراتيجية الكومسيك، التي تم اعتمادها في عام 2012، ديناميكية جديدة على جهود التعاون في مجال التجارة التي تقام تحت مظلة الكومسيك. فوفقًا للاستراتيجية، من شأن جهود التعاون أن تركز على المشكلات الهيكلية التي تحول دون الدفع قدماً بحركة التجارة بين الدول الأعضاء وسائر دول العالم. في هذا الصدد، حددت استراتيجية الكومسيك أربعة مجالات ذات مردود، ألا وهي: تحرير التجارة، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، وتشجيع التجارة.

وبما أن فريق العمل المعني بالتجارة هو أحد أدوات استراتيجية الكومسيك، فقد عقد الفريق ستة اجتماعات حتى الآن، تركز الاهتمام في كل منها على موضوع معين يتم تحديده من خلال إجابات الدول الأعضاء على الاستبيان الذي يتم توزيعه في وقت سابق.

<u>الاجتماعات الأخيرة لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة</u>

عُقد الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 25 فبراير/ شباط 2016 تحت عنوان "تعزيز امتثال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمعايير الدولية". للامتثال بالمعايير الدولية أهمية قصوى بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للصادرات، وتسهيل التجارة من خلال إزالة الحواجز على التجارة. ويبدأ الامتثال للمعايير الدولية بحصول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على عضوية فاعلة في المنظمات الدولية المعنية بتوحيد المواصفات. وفي الوقت الراهن، هناك درجات متفاوتة من مشاركة البلدان الأعضاء في مثل هذه المنظمات؛ فقد حصلت 55 دولة من الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي على عضوية هيئة الدستور الغذائي، في حين أن هناك 35 دولة عضو في هيئة الأيزو، و 11 دولة عضو في اللجنة الكهروتقنية الدولية.

وإلى جانب عضوية هذه الهيئات، يجب على الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في اللجان الفنية بالهيئات الدولية المعنية بتوحيد المواصفات للتأكد من أن القواعد أو المعايير النهائية تعكس وجهات نظر الدول الأعضاء، وبالتالي يمكن الموافقة عليها وتنفيذها بالكامل. وفي هذا الصدد، تتمثل بعض التحديات الأساسية التي واجهت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي النقاط التالية: قصور المعايير المتعلقة بالبنية الأساسية الوطنية والقدرات المؤسسية، ضعف مستوى تقييم الملاءمة والاعتراف المتبادل، وعدم الحصول على عضوية المنظمات الدولية للمواصفات والمقاييس والاعتماد والمشاركة في أعمالها.

وبعد مداولات مكثفة حول هذا الموضوع، خلص اجتماع فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة إلى بعض التوصيات الخاصة بالسياسات وهي:

- تطوير / تعزيز جودة البنية الأساسية الوطنية.
- دعم جهود الدول الأعضاء للمشاركة الفاعلة في عمل الهيئات الدولية المعنية بالمواصفات.
- دعم معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لاعتماد المعايير الموحدة.
- تطوير جودة البنية الأساسية في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة البينية.

ويواصل فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة التركيز على موضوع تسهيل التجارة في اجتماعاته القادمة. وفي هذا الصدد، سيعقد الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في أنقرة تحت عنوان "تحسين التعاون بين الوكالات الحدودية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تسهيل التجارة".

<u>آلية تمويل مشروعات الكومسيك</u>

أما الآلية التنفيذية الثانية التي قدمتها استراتيجية الكومسيك، فهي إدارة دورة المشروع. فمن خلال إدارة دورة المشروع، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات المختارة التي تقدمها الدول الأعضاء ممن سجلوا في فريق العمل المعني بالتجارة. وفي عام 2015، نفذت الدول الأعضاء المشروعات التالية عن طريق التمويل الذي حصلت عليه من مكتب تنسيق الكومسيك:

جامبيا: *بناء القدرات والتعزيز المؤسسي لمكتب جامبيا للمعايير من أجل اعتماد وتنفيذ معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وتقييم الامتثال ذي الصلة. البلدان الشريكة: تركيا والسنغال.*

قطر: *الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولأصحاب المشروعات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛ الفرص والتحديات أمام أصحاب المشروعات. البلدان الشريكة: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والبحرين.*

وعلاوة على ذلك تم اختيار المشروع المقدم من أوغندا لتنفيذه خلال عام 2016. وسيركز المشروع على تحسين تقديم الخدمات لتسهيل التجارة في البلدان المستفيدة. البلدان الشريكة في المشروع: مصر وتركيا.

الملحق 1

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية

فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (*حتى مارس/ آذار 2016*)

رقم	الدول الأعضاء	اتفاقية الإطار		بريتـاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتياز
		التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	
1	**البحرين**	√	√	√	√	√	√	√
2	**بنجلاديش**	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	√	---	√	---	√	---	
4	بوركينا فاسو	√	---	√	---	√	---	
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	
6	تشاد	√	---	---	----	---	---	
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	
8	كوت ديفوار	√	---	√	---	√	---	
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	
10	مصر	√	√	√	---	---	---	
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	
12	جامبيا	√	√	√	√	√	√	
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	√	---	
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	
16	**إيران**	√	√	√	√	√	√	√
17	العراق	√	√	---	---	---	---	
18	**الأردن**	√	√	√	√	√	√	√
19	**الكويت**	√	√	√	√	√	√	√
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	
22	**ماليزيا**	√	√	√	√	√	√	√
23	المالديف	√	√	---	---	---	---	
24	موريتانيا	√	---	√	---	√	---	
25	**المغرب**	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	---	---	√	---	√	---	
27	نيجيريا	√	---	√	---	√	---	
28	**عمان**	√	√	√	√	√	√	√
29	**باكستان**	√	√	√	√	√	√	√
30	فلسطين	√	√	√	√	√	√	
31	**قطر**	√	√	√	√	√	√	√
32	**المملكة العربية السعودية**	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	
34	سيرا ليون	√	---	√	---	√	---	
35	الصومال	√	√	√	√	√	√	

36	السودان	√	---	√	---	√	---	
37	**سوريا**	√	√	√	√	√	√	√*
38	تونس	√	√	√	---	√	---	
39	**تركيا**	√	√	√	√	√	√	√
40	**الإمارات العربية المتحدة**	√	√	√	√	√	√	√
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	
		40	**30**	**33**	**17**	**32**	**17**	**14**

** تم تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي.*